بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية
وبحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على
الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين حاصرين
فثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المذكور واما بطلان القسم الاول من التالي
فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية ملاحظتها اما حد واحد ان
تشابهت هيآت تناهي ابعادها في الجهات كلها او حدود ان لم تتشابه فيكون متشكلة
اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في
المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى
جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا
بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشترك
الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا
باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها
لجاز زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله
انما يكون بالاتصال او الانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة
عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو القسم

الاول من التالي واذا ابطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة
الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نم ان زوال الشكل
وتبدله لا يكون الا بالاتصال او الانفصال فان الشمعة تتوارد عليها اشكال مختلفة
من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه بانا لا ندعي
ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما الاتصال او الانفصال
او الانفعال والكل منها من لواحق المادة وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة
ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فلا يلزم الخلف المذكور واعترض
ثانيا بانا لا نم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست بديهية
ولم يقم عليها برهان فكيف تقبل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا
بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى الجسم او
بانفصال بعض الاجزاء عنه او بانتقال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما
في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال
بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة واما الزام الاستدراك
بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال
والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات فمن تعيين الطريق وهو ليس من
دأب المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل والتبادل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)